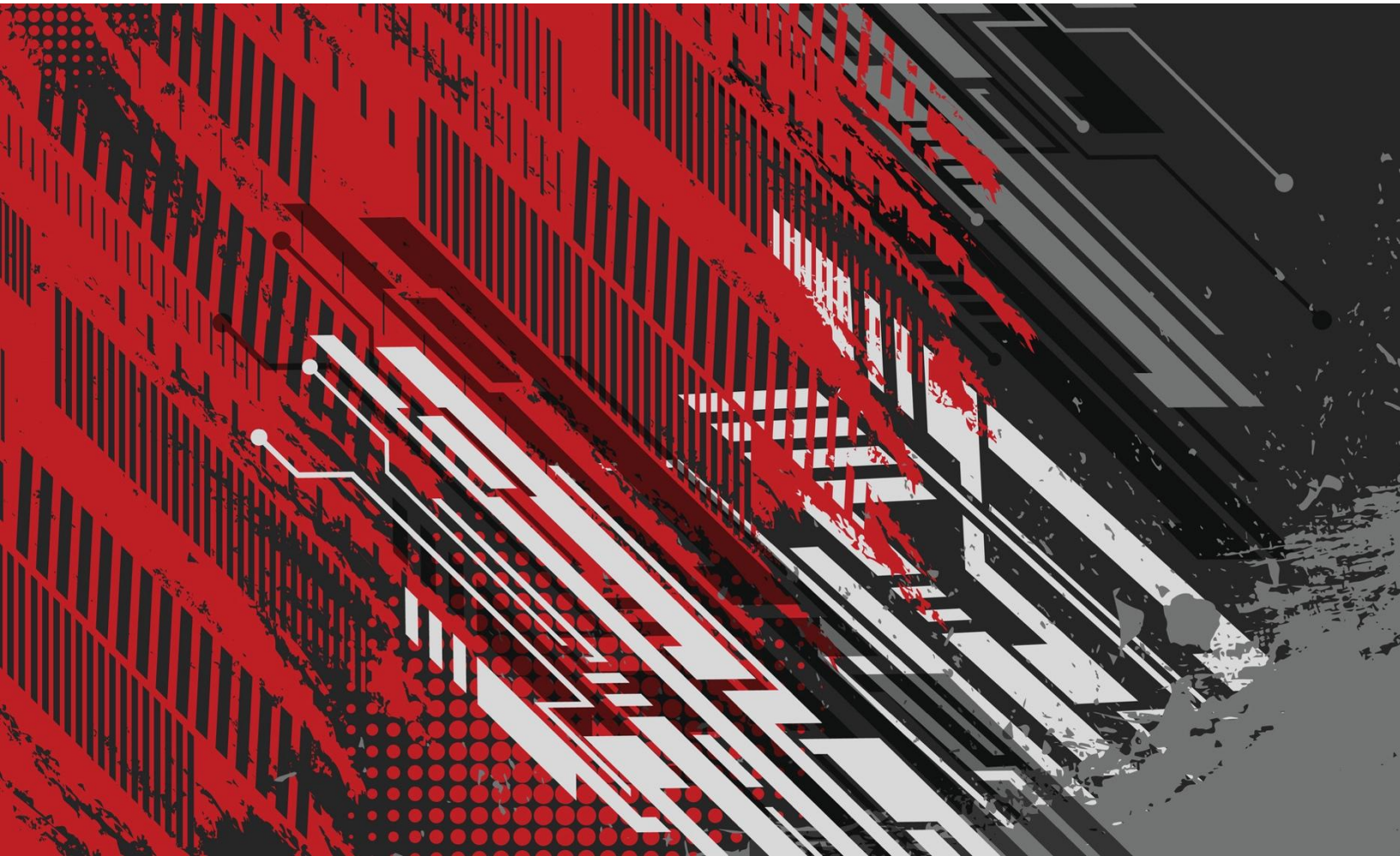


الاستقرار النقدي والمالي في العراق: إدارة الصدمة قبل وقوعها وخيارات التكيف الاقتصادي.

د. مظهر محمد صالح

07 تشرين الاول 2026



الاستقرار النقدي والمالي في العراق: إدارة الصدمة قبل وقوعها وخيارات التكيف الاقتصادي.

مقدمة.

يمثل الاستقرار النقدي والمالي في العراق قضية تتجاوز في أهميتها حدود السياسة النقدية أو المالية بمعناها التقليدية، لأن طبيعة الاقتصاد العراقي، بما يتسم به من اعتماد مرتفع على الإيرادات النفطية والنقد الأجنبي، تجعل العلاقة بين سعر الصرف، وإيرادات الدولة، والإنفاق العام، والرسوم الكمركية والضرائب، ومستوى الأسعار والقوة الشرائية للمواطن، علاقة مترابطة لا يمكن النظر إلى أي عنصر منها بمعزل عن الآخر. وفي اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على النفط كمصدر رئيس للإيرادات العامة والعملات الأجنبية، فإن سعر صرف الدينار العراقي إزاء الدولار والعملات الأجنبية الأخرى لا يمثل مجرد سعر في سوق النقد الأجنبي، وإنما يمثل القيمة الخارجية للعملة الوطنية، ومن ثم فإن استقراره يرتبط بصورة وثيقة بتوافر النقد الأجنبي، وبقدرة الاقتصاد على تمويل التجارة الخارجية، وبقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الداخلية.

ومن هنا، فإن أي اضطراب في تدفقات النقد الأجنبي، ولا سيما إذا ارتبط بانخفاض أو تعطل محتمل في صادرات النفط، يمكن أن ينتقل أثره من القطاع الخارجي إلى المالية العامة، ومن ثم إلى السوق النقدية والأسعار والدخل الحقيقي للمواطن.

سعر الصرف والمالية العامة.

من الناحية النظرية، يمكن النظر إلى العلاقة بين هيكل الرسوم الكمركية ومستوياتها من جهة، وبين سعر الصرف وتغيراته من جهة أخرى، باعتبارها علاقة تتداخل آثارها في الاستقرار النقدي ومستوى الأسعار والدخل الحقيقي. فسعر الصرف يمثل القيمة الخارجية للدينار، وأي تغيير في قيمته ينعكس، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على كلفة المستوردات، وعلى المستوى العام للأسعار، وبالتالي على القوة الشرائية للدخل النقدي.

وهنا تظهر أمام السياسة الاقتصادية مجموعة من الخيارات، إلا أن أهم مسارين يمكن تمييزهما، بصورة مبسطة، هما: التكيف المالي (Fiscal Adjustment) والتكيف النقدي (Monetary Adjustment). فالتكيف المالي يقوم على إصلاح هيكل الإيرادات والنفقات، وزيادة كفاءة التحصيل، وترشيد الإنفاق، وإعادة ترتيب الأولويات، ويمكن أن تتضمن أدواته إعادة هيكلة الرسوم الكمركية والضرائب بما يعزز الإيرادات العامة وينظم حركة الاستيراد.

غير أن هذه الإجراءات، إذا لم تُصمم بعناية، يمكن أن تنتقل جزئيًا إلى المستهلك من خلال ارتفاع كلفة السلع المستوردة. أما التكييف النقدي، فيتمثل، في اقتصاد ريعي مثل الاقتصاد العراقي، في استخدام أدوات السياسة النقدية وسعر الصرف بما يسمح بالتعامل مع الاختلالات الناتجة عن تغير تدفقات النقد الأجنبي. وفي حالة خفض قيمة العملة، ترتفع القيمة بالدينار للإيرادات الحكومية المتحققة بالنقد الأجنبي، الأمر الذي يمكن أن يزيد الموارد المقومة بالدينار، لكنه في المقابل قد يرفع كلفة المستوردات ويضغط على القوة الشرائية.

وهنا تكمن حساسية الاختيار.

فإذا اجتمعت إجراءات ذات أثر انكماشى أو تضخمي على المواطن في الوقت نفسه، كرفع الرسوم الكمركية من جهة وخفض قيمة العملة من جهة أخرى، فقد تتراكم الآثار على الأسعار والدخل الحقيقي، حتى وإن كان لكل إجراء منهما مبرر مالي أو نقدي منفرد.

ومن ثم فإن القضية لا تتمثل فقط في السؤال عن الأداة التي تحقق إيرادًا أكبر للدولة، وإنما في السؤال الأهم: ما الأداة التي تحقق هدف التكييف بأقل كلفة ممكنة على الاستقرار الاقتصادي والقوة الشرائية للمواطن؟ ولهذا فإن اختيار أداة تكييف رئيسية، ضمن إطار متكامل ومدرّوس للسياسة المالية والنقدية، قد يكون أقل كلفة من تحميل الاقتصاد والمواطن آثار مجموعة من إجراءات التكييف في الوقت نفسه.

ولا يعني ذلك أن خيارًا واحدًا يصلح في جميع الظروف، وإنما ينبغي أن يخضع الاختيار لحجم العجز المالي، وطبيعة الإيرادات العامة، وهيكّل الاستيرادات، ومرونة الطلب، ودرجة انتقال أثر سعر الصرف والرسوم إلى الأسعار، والأهم من ذلك كله أثر كل أداة في القوة الشرائية للمواطن.

إدارة الصدمة قبل وقوعها

إن أهمية هذه المسألة تزداد عندما يواجه الاقتصاد العراقي صدمات خارجية محتملة، ولا سيما في ظل الاضطرابات الإقليمية والدولية التي يمكن أن تؤثر في حركة تصدير النفط، أو في طرق التجارة والنقل، أو في تدفقات النقد الأجنبي.

فالعراق قد لا يكون طرفًا في الصراع أو الأزمة الخارجية، لكنه بحكم طبيعة اقتصاده يمكن أن يتحمل جانبًا مهمًا من تبعاتها الاقتصادية والمالية.

ومن هنا ينبغي النظر إلى التدابير المالية والنقدية والكمركية باعتبارها جزءًا من سياسة إدارة المخاطر قبل تحققها، وليس بالضرورة باعتبارها دليلاً على وقوع اختلال مالي أو نقدي بالفعل.

فالسيسة النقدية، في مثل هذه الظروف، تعمل على إدارة سوق الصرف والحفاظ على انسيابية توفير العملة الأجنبية، بما يضمن استمرار تمويل التجارة الخارجية بصورة منتظمة. وفي المقابل، تعمل السيسة المالية على امتصاص جانب من آثار الصدمات الخارجية من خلال إدارة الإنفاق العام والإيرادات والضرائب والرسوم والدعم الحكومي بصورة متوازنة.

وتأتي التدابير الكمركية والضريبية ضمن هذه المنظومة، بحيث يمكن استخدامها لتنظيم حركة الاستيراد، وتعزيز الإيرادات العامة، وترشيد استخدام النقد الأجنبي، شريطة أن تكون مصممة بحيث لا تتحول إلى عبء غير متناسب على المستهلك، ولا تؤدي إلى انتقال كامل آثارها إلى الأسعار.

وفي المقابل، تمتلك الموازنة العامة أدوات مهمة لحماية الاستقرار الداخلي. فاستمرار الإنفاق على الغذاء والدواء والوقود والخدمات الأساسية لا يؤدي وظيفة اجتماعية فحسب، بل يمثل أيضًا أداة اقتصادية لامتصاص الصدمات الخارجية والمحافظة على استقرار الأسعار والطلب المحلي.

ومن هذه الزاوية، فإن الدعم الحكومي لا ينبغي أن ينظر إليه دائمًا باعتباره مجرد تكلفة على الموازنة، وإنما يمكن أن يؤدي، في ظروف الصدمات، وظيفة اقتصادية تتعلق بحماية القوة الشرائية ومنع انتقال الصدمة الخارجية بالكامل إلى مستوى معيشة المواطنين.

العراق أمام قيود حقيقية.

إن الحديث عن السيسة الاقتصادية في العراق لا يكتمل من دون الاعتراف بأن الدولة تواجه قيودًا حقيقية في إدارة مواردها، خصوصًا عندما تتعرض الإيرادات النفطية والنقد الأجنبي لمخاطر خارجية. فالدولة مسؤولة عن تدبير معيشة والتزامات عامة تخص نحو 48 مليون مواطن، إضافة إلى فاتورة الرواتب والتقاعد والخدمات العامة والإنفاق الاجتماعي والتزامات الأخرى. ولذلك فإن أي تراجع كبير في الإيرادات النفطية لا يمثل مجرد انخفاض في رقم ضمن الموازنة، بل يمكن أن يتحول إلى تحدٍ يومي يتعلق بقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الأساسية.

وهنا ينبغي إدراك أن إدارة المالية العامة في مثل هذه الظروف تصبح عملية موازنة دقيقة بين أهداف قد تتعارض جزئيًا: المحافظة على الاستقرار النقدي، وتأمين الرواتب، وتمويل الخدمات، وحماية القوة الشرائية، والمحافظة على احتياطات النقد الأجنبي، وضمان الاستدامة المالية.

والخيارات المتاحة أمام الدولة ليست جميعها مريحة.

فقد يكون أحد الخيارات هو اللجوء إلى الاقتراض، بما يترتب عليه من زيادة في المديونية وتكاليف خدمة الدين مستقبلاً. وقد يكون خياراً آخر هو التوسع النقدي في تمويل العجز، وهو خيار يمكن أن يؤدي، إذا تجاوز الحدود الملائمة، إلى ضغوط تضخمية وإلى تآكل القوة الشرائية. وقد تلجأ الدولة إلى زيادة الإيرادات من خلال الضرائب والرسوم والكمارك، لكن هذا الخيار بدوره قد يرفع كلفة السلع والخدمات إذا انتقل العبء بصورة واسعة إلى المستهلك. كما أن تعديل سعر الصرف يمكن أن يرفع القيمة المحلية للإيرادات النفطية المقومة بالدولار، لكنه في المقابل قد يرفع أسعار السلع المستوردة ويؤثر في الدخل الحقيقي. وبذلك تصبح المشكلة الاقتصادية الحقيقية ليست في غياب الأدوات، وإنما في أن كل أداة لها كلفة وآثار جانبية.

ليس كل إيراد للدولة مكسباً صافياً للاقتصاد

وهنا تبرز نقطة أساسية في تقييم السياسات العامة. فزيادة إيرادات الدولة لا تعني بالضرورة زيادة صافية في رفاه الاقتصاد إذا تحققت هذه الزيادة من خلال تحميل المواطن كلفة أكبر، أو من خلال رفع الأسعار، أو إضعاف القوة الشرائية للدخل.

وبالمثل، فإن زيادة الإيرادات المقومة بالدينار نتيجة تغير سعر الصرف لا ينبغي تقييمها بمعزل عن أثرها في الأسعار والدخل الحقيقي. فالسياسة الاقتصادية الرشيدة لا تقيس نجاحها بحجم الإيراد الاسمي فقط، وإنما تقيسه أيضاً بما يحدث للدخل الحقيقي، والاستقرار السعري، والإنتاج، والاستهلاك، والاستثمار، وثقة المواطنين والأسواق. ومن هنا فإن أي قرار يتعلق بالكمارك أو الضرائب أو سعر الصرف ينبغي أن يدرس ضمن منظومة واحدة، لا بوصفه قراراً منفصلاً عن بقية السياسات.

الخيار الأقل كلفة.

إن المعضلة العراقية، في جوهرها، ليست اختيار سياسة مثالية لا تحمل أي كلفة، لأن مثل هذا الخيار غير موجود في ظروف الصدمات الاقتصادية.

المعضلة الحقيقية هي اختيار مزيج السياسات الذي يحقق أهداف الدولة بأقل كلفة ممكنة على المواطن والاقتصاد.

وفي هذا السياق، يصبح التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية أمرًا حاسمًا. فإذا كانت المالية العامة بحاجة إلى زيادة الإيرادات، فينبغي أن تتم دراسة أثر ذلك في الأسعار. وإذا كانت السياسة النقدية بحاجة إلى المحافظة على استقرار سوق الصرف، فينبغي أن يراعى أثر أي تغيير في سعر الصرف على المالية العامة والمستهلك. وإذا كانت الرسوم الكمركية ضرورية لتنظيم الاستيراد أو تعزيز الإيرادات، فينبغي التمييز بين السلع الأساسية والكمالية ومدخلات الإنتاج، حتى لا تتحول الأداة المالية إلى مصدر إضافي للضغط التضخمية.

وعليه، فإن التكييف المالي والتكييف النقدي ليسا بديلين منفصلين دائمًا، لكن جمعهما بصورة غير منسقة قد يرفع كلفة التكييف على المجتمع.

ولهذا فإن مبدأ “الخيار الواحد” الذي يُقصد به هنا ليس الجمود على أداة واحدة مهما كانت الظروف، وإنما تجنب تحميل المواطن آثار عدة أدوات في الاتجاه نفسه في الوقت نفسه، عندما يكون بالإمكان تحقيق الهدف المالي أو النقدي من خلال أداة أقل كلفة.

إدارة الصدمة لا صناعة أزمة.

إن الاقتصاد العراقي يمتلك موارد مهمة، لكن قوته لا تقاس فقط بحجم هذه الموارد، وإنما بقدرته على إدارة المخاطر والتعامل مع الصدمات.

فإدارة الصدمة قبل وقوعها تختلف جذريًا عن التعامل معها بعد أن تتحول إلى أزمة فعلية. والتحوط المالي والنقدي لا يعني بالضرورة وجود أزمة، كما أن اتخاذ إجراءات احترازية لا ينبغي أن يفسر تلقائيًا باعتباره اعترافًا باختلال اقتصادي. بل إن بناء هوامش أمان مالية ونقدية يمثل في ذاته جزءًا من الإدارة الرشيدة للمخاطر، خصوصًا في اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على مورد خارجي متقلب مثل النفط. لكن التحوط ينبغي أن يظل متوازنًا. فالإجراءات الاحترازية إذا كانت ضرورية لحماية الدولة، يجب في الوقت نفسه أن تكون مصممة لحماية المواطن من انتقال كلفة التحوط إليه بصورة مفرطة.

وهنا تتحدد مسؤولية السياسة العامة: أن تحمي المالية العامة دون أن تهدم القوة الشرائية، وأن تحافظ على الاستقرار النقدي دون أن تزيد كلفة المعيشة، وأن تؤمن احتياجات الدولة دون أن تنقل كامل كلفة الصدمة إلى المجتمع.

الخلاصة والاستنتاجات.

إن العراق يواجه معادلة اقتصادية دقيقة تفرضها طبيعة اقتصاده الريعي، واعتماده الكبير على النفط والنقد الأجنبي، واتساع الالتزامات المالية للدولة، إلى جانب المخاطر الإقليمية والدولية التي يمكن أن تؤثر في تدفقات النفط والعملات الأجنبية.

وفي مثل هذه البيئة، لا توجد أدوات بلا كلفة، ولا يوجد قرار مالي أو نقدي يمكن تقييمه بمعزل عن آثاره على بقية الاقتصاد.

فالرسوم الكمركية قد تعزز الإيرادات وتنظم الاستيراد، لكنها قد ترفع الأسعار. وتغيير سعر الصرف قد يزيد القيمة المحلية للإيرادات النفطية، لكنه قد يرفع كلفة المستوردات. والاقتراض يوفر تمويلاً فورياً، لكنه يخلق التزامات مستقبلية. والتمويل النقدي قد يسد فجوة آنية، لكنه قد يخلق ضغوطاً تضخمية إذا أُفرط في استخدامه. لذلك فإن معيار السياسة الاقتصادية الرشيدة ليس اختيار الأداة التي تحقق أكبر إيراد للدولة في الأجل القصير، وإنما اختيار الأداة أو المزيج المنضبط من الأدوات الذي يحافظ على الاستقرار النقدي والمالي، ويؤمن التزامات الدولة، ويقلل انتقال كلفة الصدمات إلى المواطن، ويحافظ على القوة الشرائية والدخل الحقيقي قدر الإمكان.

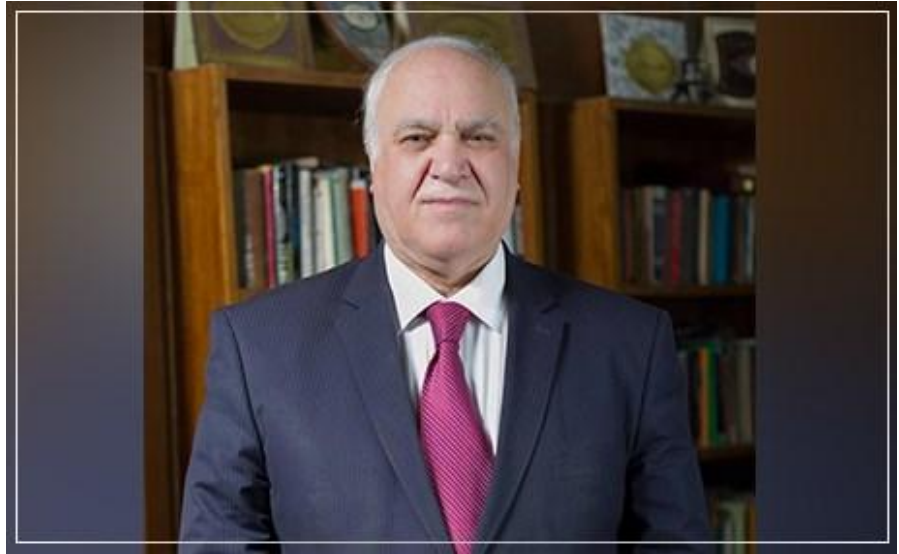
وفي النهاية، فإن قوة الدولة في مواجهة الصدمات لا تقاس فقط بقدرتها على توفير المال عند وقوع الأزمة، وإنما بقدرتها على إدارة المخاطر قبل وقوعها، وبناء هوامش الأمان، وتوزيع كلفة التكيّف بعدالة، واختيار الأدوات الأقل ضرراً على الاقتصاد والمجتمع.

وهذه هي المعادلة الأصعب في إدارة الاقتصاد العراقي: أن نحمي الدولة دون أن نُثقل المواطن، وأن نحمي العملة دون أن نضغط على المعيشة، وأن نحافظ على الاستدامة المالية دون أن نضحى بالاستقرار الاجتماعي.

أن يرفع القيمة المحلية للإيرادات النفطية المقومة بالدولار، لكنه في المقابل قد يرفع أسعار السلع المستوردة ويؤثر في الدخل الحقيقي.

وبذلك تصبح المشكلة الاقتصادية الحقيقية ليست في غياب الأدوات، وإنما في أن كل أداة لها كلفة وآثار جانبية.

عن الكاتب: الدكتور مظهر محمد صالح: باحث اقتصادي و اكاديمي. مستشار رئيس مجلس الوزراء العراقي.





عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600